أنموذج مقترح لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي

إعداد

د. رأفت محمد العوضي
استاذ الإدارة التربوية والتقنية المساعد
جامعة فلسطين– فلسطين

د. رنا محمد العالول
استاذ المناهج وطرق التدريس المساعد
جامعة غزة – فلسطين

بحث مقدم لمؤتمر " مستقبل التعليم المهني والتقني بمدارس التعليم العام في فلسطين"
الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا

الملخص: هدفت الدراسة إلى تقديم أنموذج مقترح لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٧) مبحوث من الطلبة الخريجين ممن هم في المراحل النهائية من دراستهم في كليات (الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا– خان يونس، وكلية فلسطين التقنية– دير البلح،)، تم اختيارهم بالطَّريقة الطبقية العشوائيَّة، وطبقت عليهم استبانة موزعة على مجالات الدراسة.
وقد كشفت النتائج أنَّ الدرجة الكلية لمتوسطات واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من وجهه نظر الخريجين حصلت على (٣.٨٩)، والوزن النسبي (٧٧.٨٪) بدرجة كبيرة، وكانت أعلى المتوسطات لمجال (معايير استخدام التكنولوجيا) بوزن نسبي (٨٢.٤٪) بدرجة كبيرة، يليه المجال (معايير الكفاءة البشرية) بوزن نسبي (٧٦.٨٪) بدرجة كبيرة، وفي المرتبة الأخيرة مجال (معايير الانتاج العلمي) بوزن نسبي (٧٥.٠٪) بدرجة كبيرة.

وكشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس لصالح الطلاب، في مجال (معايير استخدام التكنولوجيا)، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلبة تعزى لمتغير المعدل التراكمي لصالح الطلبة الأعلى معدل في مجال (معايير الكفاءة البشرية)، بينما لم توجد فروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الكلية. وقد قدمت الدراسة أنموذج مقترح.

كلمات مفتاحية: أنموذج مقترح، معايير التميز، مؤسسات التعليم المهني والتقني، متطلبات التطور التكنولوجي.

مقدمة:

يهدف التعليم العالي أساساً إلى إعداد الكفاءات المؤهلة لتلبية احتياجات برامج التنمية، وتعمل مؤسسات التعليم العالي على تحقيق ذلك من خلال البرامج الأكاديمية والفنية التي تقدمها في مختلف التخصصات، وهي في الوقت نفسه تقوم بتعديل وتطوير هذه البرامج باستمرار وفق التطور الدائم الذي تشهده العلوم والمعار على الساحة العلمية والفكرية.

ويحظى التعليم التقني خلال العقود الماضية في ضوء ما شهده العالم من تغييرات سريعة ومتلاحقة في ميادين العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، حيث زاد حجم المسئولية على عاتق التعليم العالي بعد ظهور اتجاه عولمة التعليم العالي التقني وتدويله بأهمية بالغة (فخرو، ٢٠٠١: ٢٣).

بأهمية التعليم التقني في عصر يتسم بالانفجار المعرفي، والثورة العلمية والتكنولوجية، مما أدى إلى تغيرات في طبيعة المهن في سوق العمل، بالإضافة إلى زيادة طموح الأفراد وحرصهم على الحصول على حقوقهم الإنسانية، ومن بينها التعليم بصفة عامة، والتعليم التقني بصفة خاصة، مما أدى إلى تدفق طلابي كبير ، مما يستدعي عقد المؤتمرات وإجراء البحوث لتقديم التوصيات والمقترحات للعمل على حل مشكلاته وتطويرة، وإعادة هيكلية الكليات، وإتباع اتجاهات حديثة (البنك الدولي، ٢٠١٠: ٢٣-٢٥).

ونظراً لأهمية التعليم العالي التقني في ضمان تخريج كوادر مؤهلة تساهم في سد العجز القائم في سوق العمل، وتطوير مخرجاته دعماً لخطط التنمية، ولإيجاد قناة تساهم في توحيد الخطط الدراسية وتطوير البرامج المعدة لذلك، فإن الحاجة لإعادة هيكلية التعليم العالي التقني وتحسين تميز خريجية على مستوى التنافس المحلي والعالمي أصبح أمراً ضرورياً، من شأنه أن يضمن قيام خريجي التعليم التقني على الكفاءة المطلوبة، والقيام بواجباتهم في المرافق التي سيولوها بمستوى عالي من الجودة(العقيلي، ٢٠٠١:٥٦).

ولا ريب أن نظام التعليم التقني يواجه تحديات ضخمة تتعلق في قدرته على تطوير مصادره البشرية والمادية ومناهجه وأنظمته بما يتناسب والتغيرات الكبيرة الحاصلة في عالمنا المعاصر بما يضمن ارتباط المهارات والمعارف المكونة عند الخريجين بتلك التي سيحتاجون إليها في عالم العمل وفي حياتهم الخاصة.
(حمدان، ٢٠٠١: ٨)

ويؤدي التطور التكنولوجي إلى حتمية أن يتسلح عامل المستقبل بالمعارف والمهارات والسلوكيات التي تتواءم مع المتغيرات التكنولوجية والإقليمية والعالمية ، ومن ثم فإنه من الضروري إعداد المواطن الفلسطيني وتعليمه وتدريبه على أحدث تكنولوجيا العصر باعتبار أن القوى العاملة هي القادرة على التعامل مع عناصر الإنتاج الأخرى لتوفير منتج أو خدمة بجودة عالية وتكلفة منخفضة والمنافسة في الأسواق العالمية .

وتمثل قضية تميز الخريجي لمؤسسات التعليم العالي التقني أهمية متقدمة في تحقيق أهدافه في النهوض بالمجتمع، وضمان القيمة التعليمية وتحقيق التميز للاحتفاظ بدعم القطاع العام، وإلى دفع إدارة تلك المؤسسات وهيئاتها المختلفة للبحث عن الوسائل التي تخلق من خلالها قيم التميز وتختبرها وتحتفظ بها في مؤسساتها.

وعليه فقد أصبحت قضية تطوير التعليم التقني وتحسين مستوى الخريجين، ورفع كفايتهم، والتحكم في اعدادهم وحسن استثمارهم من القضايا الرئيسة المثارة في عالمنا المعاصر استجابة لتحديات التغير السريع في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتدفق المعرفة نتيجة للتقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية.
(الحولي، أبو دقة، ٢٠٠٤: ٣٩٣)

في ضوء ما سبق يعتبر مهماً النظر إلى التميز لخريجي التعليم العالي التقني، وليس فقط على مستوى الخريجين وإنما على المستوى المؤسسة أيضاً، فدعم المؤسسة للتميز في التعليم يعمل على تسهيل هذا التميز، فهو ليس مباشراً، ويكون هذا من خلال الايفاء بمعايير التنافسية المناسبة والتي تحقق التميز للخريجين.

من ذلك تستطيع مؤسسات التعليم العالي التقني أن تنافس بكفاءة على مستوى تميز خريجيها خاصة في ضوء احتياجات المجتمع المحلي والمتغيرات الحضارية المعاصرة والثورة التكنولوجية، لذلك فإن توافر معايير التميز الوظيفي لخريجي مؤسسات التعليم العالي التقني بفلسطين ملزمة بتحقيق التميز بخدماتها لضمان رضا طلبتها من ناحية والخارجين في المجتمع المحلي والعالمي من ناحية أخرى، وهذا يساعد في تحسين وارتقاء مستوى الخريجين والمؤسسة ككل، والوصول بخريجي التعليم التقني للأداء المرتفع فيؤهل لتحقيق الإبداع؛ والميزة التنافسية العالمية في اعمالهم.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم ونظرًا لأهمية التعليم العالي التقني في ضمان تخريج كوادر مؤهلة تساهم في سد العجز القائم في سوق العمل، وتطوير مخرجاته دعمًا لخطط التنمية، ولإيجاد قناة تساهم في توحيد الخطط الدراسية وتطوير البرامج المعدة لذلك وحل الإشكاليات القائمة في المعاهد العليا المختلفة ؛ فإن الحاجة لإعادة هيكلة التعليم العالي التقني أصبحت أمرًا ضروريًا، الذي من شأنه أن يضمن قيام التعليم العالي التقني على الكفاءة المطلوبة والعدد المناسب وإنتاج الكوادر الفنية المساعدة عالية الجودة في القيام بواجباتها في المرافق التي ستتولاها. وبناءً على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أنموذج مقترح لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الملامح العامة لمؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة ؟
٢. ما المقصود معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي؟
٣. ما واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من وجهه نظر الخريجين؟

٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من وجهه نظر الخريجين تعزى للمتغيرات (الكلية، الجنس، المعدل التراكمي) ؟

٥. ما أنموذج مقترح لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف إلى الملامح العامة لمؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة.

٢. التعرف إلى المقصود بمعايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني، وأهدافها، وأهميتها، ومجالاتها، ومتطلباتها.

٣. الكشف عن واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من وجهه نظر الخريجين.

٤. بيان ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من وجهه نظر الخريجين تبعاً للمتغيرات (الكلية، الجنس، المعدل التراكمي).

٥. اقتراح أنموذج مقترح لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

١. أهمية التعليم التقني باعتبارة ضرورة اجتماعية وحضارية، كونه يوفر الموارد البشرية والمهارات اللازمة.

٢. تدني النظرة المجتمعية لخريجي التعليم التقني باعتبارهم الدرجة الثانية بعد التعليم الجامعي الأكاديمي.

٣. إيضاح مفهوم معايير التميز الوظيفي، أهدافها، أهميتها، مجالاتها، ومتطلباتها ، للسعي لتحقيق التميز والارتقاء بخريجي التعليم التقني.

٤. الحاجة إلى تطوير معايير مؤشرات التميز الوظيفي كضرورة لرفع كفاءة الخريجين من مؤسسات التعليم التقني كونهم من المشاركين بأدوار اجتماعية واقتصادية وسياسية وتنموية.

٥. تمثل هذه الدراسة استجابة للاتجاهات الحديثة، والتي تنادي بضرورة الاهتمام وتسليط الضوء على أهمية التميز والارتقاء بالتعليم التقني في فلسطين.

٦. إظهار بعض المعايير والمؤشرات المعاصرة في التميز الوظيفي لخريجي التعليم التقني، ورصدها وتحليلها وتصنيفها والإفادة منها في برامج تطوير الأداء الأكاديمي.
٧. قد تسهم في تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن يستفيد منها الإدارات في مؤسسات التعليم التقني في الاستفادة من تحسين جودة خريجيها.

حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: أنموذج مقترح لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي.
- الحد البشري: خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني.
- الحد المكاني: محافظات غزة.
- الحد الزماني: الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨م.

مصطلحات الدراسة الإجرائية:

- **معايير التميز للكادر**: أن تعمل مؤسسات التعليم المهني والتقني على تحقيق مزيد من التقدم والتفوق والارتقاء على المستوى المحلي والعالمي بمستوى خريجيها، بالإضافة إلى تمكينهم من جعل الواقع الوظيفي المستقبلي أفضل مما هو قائم الآن، وما يعنيه ذلك من تنمية قدراتهم على اكتشاف الجديد، والتعامل مع المبتكرات والتقنيات بما يكسبهم النمو العلمي، والقدرة على الاستمرار، والتواصل، والتفوق، فينعكس ذلك على تميز وارتقائية أدائهم في عالم العمل وفي حياتهم .
- **التعليم المهني والتقني:** يعرفة (حمد، ٢٠١٠ :٦) بأنه : التعليم الذي يكسب الأفراد المعارف والمهارات والاتجاهات التي تؤهله للانخراط في سوق العمل في إحدى الأعمال التقنية، وتكون فيها الدراسة سنتين بعد الثانوية العامة أو أكثر.
- **الخريج** : طالب التعليم المهني والتقني الذي أنهى متطلبات الحصول على درجة التحصيل العلمي بنجاح، ومستعد للالتحاق بقوى العمل، ويتمتع بالقدرة على التشغيل والإنتاج.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت مجال التعليم المهني والتقني على المستوى المحلي والعالمي، ولكن في اغلبها جاءت في بحث سبل التطوير والعلاج، وأنماط التعليم المهني والتقني وواقعه دون التطرق إلى مستوى خريجيه لضمان مستوى تميزهم ورضاهم من ناحية، والخارجين في المجتمع المحلي من ناحية أخرى، وفيما يلي عرض لبعض تلك الدراسات، لا الحصر:

دراسة (أبو شمالة، ٢٠١٣): التي هدفت إلى التعرف على الاتجاه نحو التعليم التقني، حيث أظهرت مستوى اتجاه متوسط لدى طلبة التعليم التقني بنسبة (٦٥٣٩٨٪)، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في نظم التعليم التقني.

دراسة (عساف، وأبو علي، ٢٠١٢): التي هدفت إلى وضع تصور مقترح لتنظيم بنية التعليم الثانوي المهني في فلسطين في ضوء النظرة الشاملة لعلاقة التعليم العام بالتعليم العالي من ناحية، ومحدودية سوق العمل من ناحية اخرى وذلك في ضوء التجربة اليابانية.

دراسة (الشويخ، ٢٠٠٧): التي هدفت إلى التعرف إلى واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني، وقد أظهرت أن الكليات الأهلية تتميز عن الكليات التقنية في عملية التخطيط الاستراتيجي.

وهدفت دراسة (راضي، ٢٠٠٦): إلى تحديد معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني وسبل التغلب عليها، والتي أظهرت ضعف جهود الوزارة في دعم التعليم التقني على جميع المستويات.

ودراسة بترسون (Peterson, 2006): التي هدفت التعرف إلى مدى التنافس الجاري في المؤسسات الأمريكية خاصة في المؤسسات الجامعية بين جامعات الولايات المختلفة، وأما فيما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها تتمثل في أن التعليم القائم على التنافسية بين الهيئات والمؤسسات يكون أفضل، وعلى كل مؤسسة علمية جامعية أن تعدل من إدارتها، وتعدد طرق تمويلها، وتطوير، وأن تضع لنفسها أهدافاً تمكنها من التنافسية على المستوى المحلي والعالمي، حيث يؤدي ذلك إلى تعليم ينعكس بأثر أفضل على المخرجات والمتعلمين داخل هذه المؤسسة، مما يؤدي إلى النهوض بالمؤسسة التعليمية نفسها وبخريجيها.

ودراسة (حمدان، ٢٠٠٤): التي هدفت التعرف إلى الدوافع المتنوعة وراء التحاق خريجي التعليم الثانوي في الكليات المهنية التقنية، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف إقبال الطلبة على الالتحاق بالكليات المهنية التقنية، وأنهم لا زالوا بحاجة ماسة إلى التوحيد والإرشاد التربوي في هذا الجانب، كما ان هناك عوامل اقتصادية مؤثرة على دوافع الالتحاق بالكليات ، وكذلك النظرة السالبة لأفراد المجتمع تجاه حملة الدبلوم المتوسط، وانعدام فرص تقديم مساعدات مالية لهؤلاء الخريجين لإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة.

ودراسة هوتش آن وآخرون(Hochschulen ,2004): التي هدفت التعرف إلى التعليم العالي والتنافسية والفرص والمخاطر، وأوضحت الدراسة أن القانون الجديد الذي صدر في مقاطعة الراين الشمالي في الأول من أبريل عام (٢٠٠٠) قد عدل من أساسيات إصلاح التعليم العالي التقني في هذ المقاطعة، كما ترى الدراسة أن المناقشات عن التعليم في المجتمع الألماني خاصة عن التعليم الآلي (التقني) قد أظهرت أن هناك اتجاهاً مؤكداً نحو التنافس بهذا التعليم وأدى ذلك إلى تغيير الفكرة التقليدية عنه، وظهرت مصطلحات جديدة مثل (الكفاءة، التميز العالمي، والتحكم، والإدارة الجديدة)، وترى هذه الدراسة أن النموذج التنافسي للتعليم التقني يهدف إلى توسيع مدى التنظيم الإداري لإنجاز أكبر قدر من المكاسب من المصادر المتاحة، مما يؤدي إلى عمل نظام جديد يعيد ترشيد مصادر التمويل الخاصة بالتعليم التقني لتحسين مخرجاته.

ودراسة نادول (Nadu, 2004): التي هدفت التعرف إلى الطرق التي يمكن من خلالها تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، حيث قامت الدراسة بعرض المبادرة التي قام بها المجلس الهندي للتعليم التقني

(Council for Technical Education (AICTE) The All – India بهدف التوصل إلى مؤشرات التنافسية للمؤسسات التعليمية، ويرتبط تحسين القدرة التنافسية لأي مؤسسة بفريق الإدارة بها، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، ويهدف المجلس إلى التأكد من أنه يتم دمج المناهج النظرية بالأنشطة العملية والمعامل وورش العمل، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد العديد من المخترعات والابتكارات التي غيرت العالم وحياة الأفراد وأن معدل التغير ينمو بسرعة، وأن هذه التغيرات تؤثر على التعليم ونمط الحياة، وأنه في الوقت الحالي يوجد طلب على التعليم العام، أما في المستقبل فسيكون عدد الوظائف قليل وسيكون العمل لوقت كامل إحدى أنواع الرفاهية، وتستدعي هذه التغيرات اتباع سياسة تنمية مهنية لأعضاء هيئة التدريس جديدة يمكنها تقليل الفجوة نحو المقدرة على التعامل خاصة مع التكنولوجيا كمؤشر تنافسي رئيسي في ظل المتغيرات العالمية الحالية والمستقبلية.

ودراسة (حمدان،٢٠٠٣): التي هدفت التعرف إلى أسباب التحاق الطلبة بالكليات التقنية بمحافظة غزة، وقد أظهرت الدراسة أن أكثر أسباب الالتحاق شيوعا هي الأسباب النفسية التي تتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة العلوم التقنية ذات الطابع العملي ، وأن المدرسة الثانوية ووسائل الإعلام هي أضف الأسباب إسهاما في حث الطلبة على اللالتحاق بالتعليم التقني.

ودراسة (أبو عاصي، ٢٠٠٣): التي هدفت التعرف إلى واقع التعليم التقني في محافظات غزة ومعوقات تطويرة، وقد أظهرت الدراسة أن هناك معوقات بيئية واجتماعية مورروثه تتمثل في نظرة المجتم الدونية لخريجي هذا النوع من التعليم، وكذلك ارتباطه بالحرف اليدوية في أذهان الناس، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في هيكلية التعليم التقني، وبرامجة.

كما قام (حمدان،٢٠٠٠): التي هدفت التعرف إلى واقع التعليم التقني في محافظات غزة في ظل التغيرات التكنلوجية، والتعرف إلى بعض معوقات تطبيقه بالطريقة المثلى، وقد أظهرت الدراسة أن أهم المعوقات كان في مجال السياسات والاستراتيجيات، وافتقار المناهج.

كما أظهرت دراسة (حمد، ٢٠٠٠): التي هدفت التعرف إلى الكفاءة الداخلية بشقيها الكمي والكيفي للتعليم التقني في محافظات غزة، أن الكفاءة الكمية لمؤسسات التعليم التقني بلغت (٦٥.٤٪) ونسبة البطالة بين الخريجين في هذا النوع من التعليم بلغت (٣٤.٦٪).

تعليق عام على الدراسات السابقة :

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تتمثل بالدراسات العربية والأجنبية وعناصرها الرئيسية التي تناولت التعليم المهني والتقني من زوايا عدة، وقد اختلفت الدراسة الحالية عن غيرها في انها تناولت حجر الزاوية في تطوير مخرجات مؤسسات التعليم المهني والتقني وتحقيق أغلب مؤشرات متطلبات طلبتها

في حاجاتهم نحو الالتحاق بسوق العمل والتميز بأدوارهم وظائفهم، وذلك يرجع إلى كفاءة أداء الخريجين من جانب، ومواكبتهم للثورة العلمية التكنولوجية التي تتطلب من مؤسسات التعليم المهني والتقني مواكبتها من جانب آخر.

ووجهت الدراسات السابقة بالتعليم المهني والتقني الباحثان في التأكيد على أهمية تحقيق معايير التميز الوظيفي من خلال تنظيم برامج متقدمة للطلبة، حيث هناك حاجة ماسة لرفع مستواهم وتحديث معرفتهم ومهاراتهم المهنية لمواكبة المتغيرات العالمية، خاصة طلبة التعليم التقني من أجل تمكينهم نظراً لما لهما من دور مهم ورئيس في الارتقاء على كافة المستويات ليتماشى مع التطورات والمستجدات العالمية الحديثة.

الإطار النظري للدراسة:

تطرق الباحثان لمجموعة من النقاط للحديث عنها في الإطار النظري وهي على النحو التالي:

أولاً: الملامح العامة للتعليم المهني والتقني.

يتميز التعليم المهني والتقني عن غيرة من أنواع التعليم الاخرى بارتباطة المباشر والعضوي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من ناحية، وبالتطور التكنلوجي من ناحية اخرى، لاعتبارة مصدر اعداد القوى العاملة والتي تقع عليها مسؤلية تنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع الصناعية والزراعية والصحية والخدماتية (حمدان،٢٠٠٥:١٣).

ماهية التعليم المهني والتقني:

يتميز المهني والتقني عن غيره من أنواع التعليم الأخرى بارتباطه المباشر والعضوي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من ناحية ، وبالتطور التكنولوجي من ناحية أخرى ، باعتباره مصدر إعداد القوي العاملة التي تقع عليها مسئولية تنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع الصناعية والزراعية والصحية والخدماتية.
(حمدان ، ٢٠٠٥:١٣)

ونظرًا للدور الحيوي والهام الذي يلعبه المهني والتقني في تحقيق التنمية وضمان استمراريتها، حيث إنه يلعب دورًا فاعلاً ومؤثرًا في مجال إعداد وتأهيل القوى البشرية الكفؤة للعمل في القطاعات الصناعية والزراعية والصحية والخدمية، فإن هذا النوع من التعليم يجب أن يحظى بعناية واهتمام فائقين نظرًا لأهميته.

مفهوم التعليم المهني والتقني:

يعرفة الاتحاد العربي للتعليم المهني والتقني بأنه : ذلك التعليم الذي يهدف الى إعداد أخر تقنية تقع بين الأخصائيين (الجامعيين) والعمال المهرة في هرم القوى العاملة، ومدة الدراسة فيها من (٢-٣) سنوات بعد الثانوية العامة (الدنف ،٢٠١٣:٩٦).

أما (محمد ،٢٠٠٢: ٢٣) يعرفة بأنه : التعليم المتضمن إعدادًا تربوياً وتوجيهياً سلوكياً، والمصمم لإعداد المهارات الوسطى من العمال التقنيين في الإدارة الوسطى في مؤسسات تعليمية بين سنتين أو ثلاث سنوات، وبعد الدراسة الثانوية ودون مستوى الدراسة الجامعية.

ويعرفة الباحثان اجرائيا: بأنه : نوع من التعليم العالي يوفر للطالب الحاصل على الثانوية العامة دراسة فنية تطبيقية تتصل مباشرة بسوق العمل بعد دراسة (٢-٣) سنوات والحصول على شهادة تؤهله إلى الاندماج في سوق العمل.

أنواع التعليم المهني والتقني:

ذكر (أبو عمر، ٢٠٠٨: ٦٧) جانبين من التعليم المهني والتقني نقلاً عن (الدنف ،٢٠١٣: ٩٧) :

١. **التعليم التقني بأغلبية أكاديمية** : وهو الذي يركز على الجانب النظري أكثر منه الجانب العلمي، ويتمثل هذا النوع من التعليم في فلسطين بالتعليم الهندسي في الكليات والجامعات في مستوى (دبلوم- بكالوريوس) ويؤهل خريجوه مهنيين كخبراء أو مصممين، لا يتوقع أن يعملو في المجال المهني أو الحرفي.

٢. **التعليم التقني بأغلبية مهنية** : والذي يركز على الجانب العلمي أكثر منه على الجانب النظري، ويمثل هذا النوع من التعليم في فلسطين بالتعليم المهني في مراكز التدريب المهني، وحديثاً التعليم المهني في المدراس الصناعية ضمن المسار التطبيقي، حيث يعمل خريجو هذا التعليم في سوق العمل في المجال الحرفي المباشر.

ويرى (أبو جراد، ١٩٩٤) أن الكليات التطبيقية جزء من كليات المجتمع الثانوي لوزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين، والتي اعتبرت مفهوماً جديداً للتعليم الجامعي المتوسط، وقدم هذا المفهوم الى فلسطين في بداية العقد السابع من القرن العشرين حيث تطورت دور ومعاهد المعلمين والمعلمات إلى كليات المجتمع، وكان الهدف من هذه الكليات تأهيل المعلمين والمعلمات للتدريس في مرحلة التعليم الأساسي وكان مستوى الدراسة فيها سنتين دراسيتين (أبو جراد، ١٩٩٤: ٧٥).

مما سبق وبما جاء في الخطة الخمسية التطويرية الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٢) المنفذه والمعمول بها، فإن الكليات المهني والتقنية تقع على ثلاث أنواع محددة ، هي : (الكليات الجامعية ، البولتكنك، كليات المجتمع) وعليه فإن الكليات التقنية هي اسم يجمع في طياته الكليات على اختلاف بناياتها شريطة أن تكون برامجها أو الجزء الغالب من برامجها تقنية التوجه.

لمحة عن الكليات المهنية والتقنية في محافظات غزة :

- الكلية الجامعية العلوم والتكنولوجيا - خـانيونس :

أنشئت الكلية الجامعية للعلوم والتكنلوجيا تحت اسم كلية العلوم والتكنولوجيا- بخان يونس عام ١٩٩٠م كمؤسسة أهلية، تعنى بتدريس العلوم التقنية، وقد تولى مجلس التعليم العالي بالقدس الإشراف عليها عام

١٩٩٥م، ثم تولت وزارة التربية والتعليم العالي الإشراف عليها، وأصبحت الكلية مؤسسة حكومية عام١٩٩٧م، ومنذ تلك اللحظة لم تدخر إدارة الكلية وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي جهداً لجعل الكلية نواة لجامعة أكاديمية رائدة في مجال التعليم التقني التكنولوجي يخدم قطاعاً كبيراً من أبناء شعبنا الفلسطيني. وتمنح الكلية خريجيها درجتي البكالوريوس والدبلوم المتوسط في سته و ثلاثين تخصصاً علمياً تقنياً ضمن برنامج دراسي متميز، وفق نظام الساعات المعتمدة حيث يدرس الطالب ٦٦-٧٥ ساعة معتمدة موزعة علي أربعة فصول في تخصصات درجة الدبلوم، وثمانية فصول دراسية موزعة على أربع سنوات لتخصصات البكالوريوس، باستثناء التخصصات الهندسية خلال خمسة أعوام، وتوزع الساعات المعتمدة لهذه التخصصات على عشرة فصول دراسية.

- كلية فلسطين التقنية- ديـر البلح :

نشأت عام ١٩٩٢ بإمكانات متواضعه في تجهيزاتها وتخصصاتها إلا أن الحاجة إلى التعليم التقني والتدريب الفني دفعت إلى التوسع فيها وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي.

- الكلية الجامعية العربية للعلوم التطبيقية- رفـح :

تأسست في محافظة رفح عام ١٩٩٩ بترخيص واعتماد من وزارة التربية والتعليم العالي منبثقه عن المعهد العربي الثقافي الذي تأسس عام ١٩٩٥م بترخيص واعتماد من وزارة الإعلام والذي تخصص في الدراسات الإعلامية وتمنح الكلية خريجيها درجة الدبلوم المتوسط.

- كلية التدريب غـزة- الوكالــه :

تأسست عام ١٩٥٣م تحت اسم (مركز التدري المهني) تجسيداً لفلسفة وكالة الغوث الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينين، وأخذت الكلية بالتطوير إلى أن وصل عدد التخصصات المهنية فيها حالياً إلى (١٤) تخصص، وبلغ عدد التخصصات الفنية (١٧) وإجمالي قدرتها الاستيعابية يزيد عن (١٠٠٠) طالب وطالبة.

- الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية :

أنشأت بقرار من وزارة التربية والتعليم العالي في (١٩٩٨) تحت مسمى (كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية) ، وكان الهدف الرئيس لها توفير خدمة التعليم التقني والمهني للمجتمع الفلسطيني من خلال (٣٦) اختصاصاً، وتطورت النشأه لتصبح عام ٢٠٠٧ من كلية تمنح شهادة الدبلوم المتوسط إلى كلية جامعية تمنح درجة البكالوريوس لنمو (٧) تخصصات.

أهدف التعليم المهني والتقني في فلسطين :

إن الاهتمام والرعاية التي تمنح للتعليم التقني في فلسطين من خلال تكاتف جهود وزارة التربية والتعليم العالي والمؤسسات الوطنية والقائمين على التنمية دفعته لأن يحقق الأهداف التالية(الشويخ، ٢٠٠٧:٦٥)، (العوضي، ٢٠١٧:١٢):

١. تخريج الأيدي العاملة الماهرة والأطر التقنية وتأهيلها في مختلف التخصصات التي تحتاجها مشريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢. تخريج الأعداد الكافية من الأطر المؤهلة في مختلف التخصصات وسد العجز في سوق العمل.
٣. عمل برامج تطويرية تدريبية للقوى العاملة لزيادة قدراتهم مهارتهم.
٤. رفع المستوى العلمي للأفراد في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة النظرية والتطبيقة إلى مستوى التخصص بين المستوى الثانوي والمستوى الجامعي تحقيقاً لرغباتهم في مواصلة التعليم وتنمية لكفايتهم الشخصية والاجتماعية.
٥. ترسيخ مفهوم الثقافة التقنية لدى أفراد المجتمع لرفدهم في مؤسسات التعليم التقني.
٦. تحقيق التعاون الإيجابي بين مؤسسات التعليم التقني والمؤسسات الإنتاجية الخدمية ذات العلاقة.
٧. المساهمة في الحد من البطالة وذلك عن طريق برامج إعادة التأهيل والتدريب.
٨. تشجيع الخريجين على القيام بمشاريع صغيرة خاصة بهم.

الصعوبات التي تواجه التعليم المهني التقني في فلسطين :

يتصف الواقع الفلسطيني بطبيعة خاصة حيث إنه يعاني من تراكمات الاحتلال الإسرائيلي لعشرات السنين سعي الاحتلال جاهداً لتدميرة والقضاء على كوادره باعتقالهم وتدمير المؤسسات التقنية، وإحالة أي أموال قد تصل إليه من الخارج نوع من المساعدات أو المنح أو الهبات، وتسعى باستمرار إلى تهويده وضعفه وتفكيكه.

وتتجسد الصعوبات والتحديات التي تعيق تطور مؤسسات التعليم المهني التقني، فيما يلي :

- **ضعف التمويل :** إن تدريب المهنيين والتقنيين يحتاج عادة لتكلفة عالية لا تقل عن تكلفة الاختصاصات العليا، وفي بعض الأحيان تزيد عليها، لازدياد نسبة المتطلبات العملية للتدريب من معدات وأخصائيين ذوي خبرة عملية ونظرية (العاقب، ١٩٨٧:٦٣).
- **الإمكانات المادية :** وتتمثل بعدم كفاية المباني والورش والمختبرات والمكتبات ، وعدم قدرة المشاغل والمحختبرات على استيعاب الأعداد المتنامية ومن الطلاب؛ الأمر الذي يجعلها عاجزة عن الوفاء بحاجة الطلاب إلى تدريب عملي فاعل داخل الكليه ، فضلاً عن أن بعض الأجهزة والمعدات قد أصبحت قديمة، وفي حاجة إلى تطوير وتحديث لتتناسب مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.
- (أبو عاصي ، ٢٠٠٣:٣٣)
- **النظم التعليمية :** تعتبر بعض المناهج التي تدرس في الكليات التقنية مناهج تقليدية، قاصرة على إعداد خريجيين بالمستوى المطلوب، ولا تتكيف مع المتغيرات والمستجدات التكنولوجية في المجالات المهنية والتقنية، إلى جانب كونها غير مستقرة ، وغير مرتبطة باحتياجات سوق العمل الفلسطيني ومتطلباته (راضي،٢٠٠٧:٣٢).

- **الكادر البشري التدريسي :** رغم أن الكادر البشري عنصر مهم جداً في تنمية وتفعيل دور الكليات التقنية فإنها ما زالت تعاني نقصاً في المدربين المؤهلين في بعض التخصصات الفنية مثل : أقسام الفندقة، والفنون التطبيقية، والتربية الموسيقية، فضلاً عن افتقار عدد غير قليل من المدربين إلى التأهيل التربوي ومعرفة الأساليب الحديثة في التدريس والتدريب والطرائق العلمية في عملية التدريس والقياس والتقويم، ويعود ذلك الى قصور واضح في تحديد الاحتياجات التدريبية والسياسات المتبعه في تدريب العاملين (سعدية، ٢٠٠٥:٢٠٩).
- **السياسات والاستراتيجيات :** يعود ضعف إقبال خريجيي الثانوية العامة على التعليم التقني إلى عدم وجود سياسات واستراتيجيات واضحة تخدم هذا النوع من التعليم وتجذب إليه الطلاب بأعداد تؤهلها إلى الاستمرار والتحدي في سوق التعليم والتنمية، كما أن تدني المستوى العلمي لهذه الفئة من الخريجين يعد السبب الرئيس في الالتحاق بها. إلا إنه بالإمكان مواجهة هذه المشكلة بإرسال قواعد واضحة للقبول تقترن باختبارات ومقابلات شخصية يخضع لها المتقدم ، ويتم توزيع الطلبة عندها بشكل يسد النقص في الأطر الفنية المدربة التي يحتاج إليها المجتمع بما يتناسب إمكاناته الاقتصادية، فضلاً عن تجنب سياسة الباب المغلق أمام خريجي هذه الكليات ، وعدم اعتبار مثل هذا النوع من التعليم مرحلة منتهية لا تؤدي إلى التعليم العالي ويؤكد (أبو عاصي، ٢٠٠٣) أن التعليم التقني في فلسطين يفتقد إلى استراتيجية واضحة ومتكاملة تربط بين احتياجات المجتمع ومخرجات التعليم التقني.

ويرى الباحثان أن من مشكلات مؤسسات التعليم المهني والتقني في فلسطين: صغر حجمه من ناحية العاملين في مؤسساته، تدني المستوى الأكاديمي والتعليمي لمجموع الطلبة الذين يستقبلهم، تشتت الجهات المسؤولة عن اتخاذا القرارات ورسم السياسات والتخطيط، ضعف مستوى ونوعية البرامج والخدمات التي توفرها مؤسساته، وضعف ارتباط التعليم التقني لاحتياجات التنمية وسوق العمل.

ثانياً: معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني وأهميتها

يعتبر الاستثمار لتحقيق التميز في التعليم المهني والتقني أحد التوجهات الحديثة والمهمة في هذا التعليم خاصةً لتحقيق الميزة التنافسية واستدامتها –على مستوى المدخلات والعمليات– وضمان مخرجات منسجمة مع المعايير المحددة بما فيها متطلبات التنافسية العالمية.

ويوضح السلمي(٢٠٠١) أن معايير التميز تكون بتحقيق الجودة في الغالب في البرامج، والمناهج، والهيئة التدريسية، والمرافق الجامعية، والعمليات الإدارية، ودعم ومساندة الطلاب، وعمليات التقويم والتغذية الراجعة، وذلك ما تبينه مؤشرات التنافس للتحسين والتطوير (السلمي،٢٠٠١ : ٤٢).

ويرى الخضيري(٢٠٠٤: ٢٤) أن مؤشرات التميز حالة عملية ديناميكة متحركة للأمام، وهي متنامية ومتزايدة يتم إيجادها من خلال: الاكتشاف والبحث والدراسة للوصول إلى ما لم يصل إليه الآخرون، والابتكار لما هو غير معروف أو مألوف، والإبداع في المجال والتفرد بالإنتاج، والتطوير لما هو قائم

والارتقاء به... ولا يتم ذلك إلا من خلال عناصر بشرية متميزة تؤدي أدوارها بكفاءة عالية ، وتؤكد ذلك مها جويلي(٢٠٠٢ : ٤٧) بأن مؤشرات التميز في التعليم تشير إلى مجمل الجهود التي يبذلها العاملون (أعضاء هيئة تدريس وإداريون) في المؤسسة التعليمية لرفع مستوى المخرجات التعليمية بما يتناسب مع حاجات المجتمع نحو التقدم.

ومن ذلك يكون الخريجين هم من يقوم بالموقف التميزي التنافسي (competitive position) بما لديهم من طموحات وآمال وأهداف، وبما لديهم من ملكات ومواهب، وبما لديهم من حاجة ورغبة عميقة في تحقيق المكانة والأمان المستقبلي في ضوء المتغيرات العالمية، مما سينعكس على تحقيق التميز في أداء الجامعة بالقرن الحادي والعشرين والذي لا يستند لمجرد امتلاكها الموارد المادية أو المالية أو التكنولوجية فحسب، بل يستند في المقام الأول إلى قدرتها على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية التي تمتلك القدرة على تعظيم الاستفادة من هذه الموارد.

ومما سبق يرى الباحثان أن تميز الكادر من الخريجين يعتمد على تحقيق مزيد من التقدم والتفوق والارتقاء على المستوى المحلي والعالمي، بالإضافة الى مدى تطلعهم إلى جعل الواقع المستقبلي أفضل مما هو قائم الآن، وما يعنيه ذلك من تنمية قدراتهم على اكتشاف الجديد، والتعامل مع المبتكرات والتقنيات بما يكسبهم النمو العلمي، والقدرة على الاستمرار، والتواصل، والتفوق، فينعكس ذلك على تميز وارتقائية الجامعة التي يعملون فيها.

ويؤكد ذلك بسيوني (٢٠٠١) بأن الأصول البشرية هي أغلى وأعلى الأصول التي يتعين الإهتمام بها والإنفاق على تنميتها واستخدامها للوصول إلى التقدم والتفوق ، هكذا فإن على أعضاء هيئة التدريس أن يقوموا باستمرار بتحسين طرق تدريسهم، وبالعمل الجاد لتعزيز قدراتهم، والأخذ بمتغيرات العصر ومتطلباته.

مفهوم التميز:

تعددت الدراسات المتعلقة بالمفاهيم المتعلقة بالتميز خاصة في ظل المتغيرات العالمية والمعلوماتية والعولمة، وما فرضته من منافسة حادة تطلبت أسس وأساليب جديدة للمحافظة على بقاء المؤسسات والتميز المستمر.

وقد اختلف مفهوم التميز وفقاً للقطاعات التي تناولته، ففي مجال الاقتصاد يهتم الباحثون بالعوامل التي تحدد قدرة الاقتصاد القومي على المنافسة، أما في مجال إدارة الأعمال فيهتم الباحثين بقدرة المنشأة على المنافسة ومواجهة ظروف السوق.

ويوضح البعض أن التميز والتنافسية هي مجال تتمتع فيه المنظمة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات وتنبع التنافسية من قدرة المنظمة على استغلال مواردها المادية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا أو القدرة على تخفيض التكلفة، أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار والتطوير أو وفرة الموارد المالية، أو تميز الفكر الإداري، أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة، ومن ذلك يرتبط

مفهوم التنافسية بفعالية المؤسسة، والتي تتحدد في ضوء قدرتها على إشباع احتياجات المتعاملين معها، أو مقابلة توقعات المتعاملين والعاملين معها (ادريس ومرسي، ٢٠٠٢ :٧٥).

ويذكر السلمي (٢٠٠١ : ١٠٤) أن العوامل المحققة للتميز هي: المهارات التقنية، والموارد المتميزة والجودة والخبرة التي تتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها بما تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون.

بينما يحدد مرسي (٢٠٠٦) التميز على أنه ميزة أو عنصر تَفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس. ومن الملاحظ أن هذا التعريف يركز على أحد مصادر الميزة التنافسية والمتمثل في استراتيجية التنافس.

ويشير إدريس، والمرسى (٢٠٠٢) أن التميز مجال تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وتنبع من قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المادية أو البشرية.

ومفهوم التميز انتقل مؤخراً إلى حقل التعليم المهني والتقني، حيث تشهد المؤسسات السعي للمحافظة على القدرة التميزية والذي تعلنه على أنه الجودة في ضوء التنافس العالمي، والحصول على مراكز متقدمة في صناعة القرار الثقافي ورسم التوجهات الاستراتيجية في المجتمعات، لما للمؤسسات التعليمية من مساهمة في مشكلات المجتمع وإنتاج المعرفة، ونتيجة لذلك بدأت المنافسة تتسع وتشتد بين لتحقيق التميز الذي يضمن لها البقاء والاستمرار، والمحافظة على موقعها في قوائم أفضل الكليات والمؤسسات والجامعات على المستويات العالمية لأطول فترة ممكنة معتمدة على إمكانياتها، فعملت على تبني السياسات التطويرية الرامية إلى إعادة هيكلة مدخلاتها من برامج أكاديمية وأنشطة اجتماعية وتنمية كفايات خريجيها بشكل خاص.
(إبراهيم، ٢٠٠٩:٧١)

مما سبق يتضح بأن التميز في التعليم المهني والتقني هو الطريق للتميز والإبداع وتحقيق الكفاءة والفاعلية والتنمية، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، أي الحصول على أفضل مخرجات بأقل قدر من المدخلات، وهذا يعتمد على إحدى الركائز الأساسية في ضوء الطفرة المعرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعاصرة، هي التنمية المهنية المستمرة للموارد البشرية والمتمثلة بالأدوار والمهام الجديدة للكادر من الخريجين وبما يقابل احتياجات المجتمع وسوق العمل.

وعلى ذلك تعتبر تطوير معايير التميز للكادر من الخريجي في التعليم المهني والتقني ركيزة أساسية في تحقيق المتطلبات لدى الخريجين من خلال الأهداف بتعميق معارفهم، وتجديد وتطوير قدراتهم ونشاطاتهم الفكرية والتقنية الانتاجية، فهم يمثلون رأس المال الفكري في المؤسسة التعليمية.

أهداف التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني:

لا بد من تحديد عدد من الأهداف لإستراتيجية التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني التي تتضمن المساعدة على تحقيق التنافسية للمؤسسة التعليمية، والتي تعتبر من الخطط التي يمكن للمؤسسة إيجاد مكان متميزاً لها على صعيد المجتمع المحلي والعالمي، والتي منها (شريف،٢٠١١:٥٥)، (الحريري،٢٠١٣)، (أوهيبة،٢٠٠٩:٧) :

١. تطوير برامج التعليم.
٢. التحديث المستمر للمقررات والمناهج الدراسية بما يضمن توفير التحديث المعرفي المطلوب.
٣. تطوير المستوى العلمي والأكاديمي وتحديثه ليصبح أكثر قدرة على المنافسة في تخريج متعلمين مزودين بالمؤهلات العلمية والتطبيقية اللازمة لتلبية الاحتياجات المختلفة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٤. التحسين المستمر للبيئة التعليمية الجامعية الداعمة والمنافسة في الإبداع والتميز والابتكار.
٥. تحسين نوعية وكفاءة نظام التعليم العالي من خلال مواكبة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية، وتحقيق متطلبات المجتمع المحلي والدولي، واحتياجات السوق.
٦. تحقيق الخدمات الجامعية من خلال (التخطيط العلمي – البحث العلمي – خدمة المجتمع – الإتقان واستشراف المستقبل – الانفتاح العالمي – المؤتمرات والندوات والورش العلمية).
٧. إيجاد ارتباط مؤسسي بين القطاعين العام والخاص من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى.
٨. مراعاة اقتصاديات التعليم: التمويل اللازم ووضع الآليات المناسبة واستخدامها بكفاءة وفاعلية وفقاً للأولويات.
٩. الارتقاء بمستوى الخدمات الإدارية المقدمة للمستفيدين.
١٠. ضبط جودة المدخلات والمخرجات.
١١. تكامل جهود الوحدات والمراكز داخل الجامعة.
١٢. التحديث المستمر للبيئة التكنولوجية للتناسب مع الاحتياجات الفعلية لتطوير الوحدات التعليمية.
١٣. تكثيف مجهودات مراكز التنمية المهنية الموجه نحو تنمية معارف وقدرات أعضاء هيئة التدريس بحيث يؤدي إلى تحقيق أغلب الأهداف أعلاه.

مما سبق يكون على معظم مؤسسات التعليم المهني والتقني – في الوقت الراهن– بتبني سياسة واضحة نحو تطوير المنظومة التعليمية ككل، وذلك من خلال التطبيق الأمثل لكافة أركانها بصورة متكاملة لتغطى الجوانب المختلفة للعملية التعليمية داخل المؤسسة – الكلية– لتحقيق متطلبات التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني، وتأتي في مقدمتها تطوير المناهج والبرامج الدراسية، ورفع القدرات التقنية الانتاجية، وتسويق نتائج التجارب والأعمال التي يجريها الطلبة، بالإضافة إلى توظيف الطاقات المعرفية والتكنولوجية لهم، وتنمية قدرات الجهاز الإداري وزيادة المشاركة المجتمعية، بالمساهمة في تنمية قدرات

الطلاب الإنتاجية والابتكارية، والاستخدام الأمثل والأكفأ للأجهزة والمعدات المتوفرة داخل هذه المؤسسات، وتطوير أداء الوحدات والمراكز ذا الطابع الخاص فيها ، وغير ذلك من المجالات المهمة، والتي تهدف بتطبيقها كمنظومة متكاملة إلى زيادة القدرة التنافسية لطلبتها، كي يحتلو مكانة بارزة في مصاف عالم العمل.

أهمية التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني:

لقد أصبح التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني والسعي نحو احتلال مركز متميز في السوق على قمة أولويات أهداف منظمات الأعمال في ظل المتغيرات المعاصرة التي تشهدها بيئة هذه المؤسسات، والتي تتمثل في المنافسة محلياً وعلى المستوى الدولي، فالتطورات التكنولوجية، المتسارعة في مجال الإنتاج والمعلومات، والاهتمام بالموارد البشرية كان الأساس في أي تحرك داخل المؤسسة.

إن قوة المؤسسة وقدرتها على المنافسة تتجلى في إمكانية استغلالها لمواردها البشرية وتسييرها، أي التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية، ويعتمد هذا التحول على القدرة الإبداعية المستمرة في إطار ثورة التكنولوجيا الحديثة والانفجار المعرفي (دادن، ٢٠٠٤ : ٦٦).

ويعد التعليم المهني والتقني من أهم ما يميز العصر الحالي عن العصور السابقة، إذ يحتل المكانة الأولى في تنافس الأمم، فلم تعد قدرات الإنتاج والأداء اليوم في المنشآت الحديثة تقاس بما تمتلكه من رأس المال والعمل، بل المعروفة التي تمتلكها هذه المنشآت، أي قدرات الموارد البشرية المهنية التي تعتبر الأهم بين عناصر الإنتاج لتحقيق المنافسة.

ويساعد التميز على تقوية التقدم المستمر للمؤسسة كما أنها تستخدم حوافز واقعية لمكافأة فريق العمل وهي أداة ضرورية لمواجهة التحديات التي يعتقد أنها لا تقهر، ومن ذلك يعتبر تنمية الخريجين وتوظيف التكنولوجيا، وأيضا تنوع برامج التعليم من العوامل التي تساعد على اكتساب صفة الجودة.

(Huang *et al.,* 2010)

أي أن تحسين للجودة التعليمية يعد عامل أساسي لتمتع المؤسسة التعليمية بالقدرة على تميز خريجيها والحاقهم بأسواق العمل بين المؤسسات التعليمية الأخرى بحيث تشمل هذه الجودة جميع مدخلات العملية التعليمية والعمليات التي تسهم في تحويل المدخلات إلى مخرجات مما ينتج عنه في نهاية الأمر الحصول على مخرجات ذات جودة وكفاءة عالية وهذا يتطلب وضوح الرؤية وإصلاح القصور.

من ذلك يكون على مؤسسات التعليم المهني والتقني لتكون في وضع تنافسي مع أخرى عليها أن تعمل على إصلاح جميع مكوناتها لأن كل مكون من هذه المكونات يؤثر بالضرورة في مكان الآخر، ويمثل التدريب والتنمية عامل مساعد على زيادة القدرة على التميز حيث أنه يشجع الأفراد ويؤهلهم على انتاج طريق بهدف إلى الفوز.

وتتضح أهمية التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني خاصة وضرورتها من خلال الفوائد والمنافع والمزايا الاستراتيجية التي تعود على تلك البرامج عند تحقيق القدرة الوظيفية لها، ومن هذه الفوائد والمنافع ما يلي (Bailey, Michael, Mark Rom & Taylor, Matthew ,2004) :

- تؤدي إلى تحقيق وكسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة من خلال استغلال الموارد البشرية مع المحافظة على ذلك.
- تؤدي إلى كسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة في رفع وتحسين جودة المخرجات التعليمية.
- تقديم كل ما هو جديد ومحفز لخلق روح التميز والإبداع في المنظومة التعليمية.
- تعتمد القدرة الوظيفية أكثر من استراتيجية للمنافسة كاستراتيجية التميز بالموارد البشرية أو الخدمات والاستشارات أو التنوع بالمخرجات.
- تشجع الجامعات التي تحقق ميزة عالية على توظيف التكنولوجيا الحديثة.
- تحقق القدرة على التميز الوظيفي على قيمة مضافة للمؤسسة من خلال اعتمادها على سلسلة القيمة Value للأنشطة الرئيسية والمساندة.
- تدعم إجراء التحسينات والتطويرات في العمليات الإدارية داخل المؤسسة، وبذلك تحقق نوع من الجودة في كل الأنشطة، بل يتعدى ذلك اعتماد إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM) بما يجعل مخرجاتها ذات جودة أعلى على المستوى المحلي والعالمي.
- تمكن مؤشرات التميز في المؤسسة التعليمية التقنية من التوسع ببرامجها وتقديم الأفضل ومواكبة التغييرات العالمية السريعة التي زادت من درجة الاهتمام بها، وبشكل كبير.
- الاهتمام بمعايير التميز في المؤسسة التعليمية التقنية يؤدي إلى تطوير أهم مجالات الإنتاج وهم الخرجين الذين استفادوا منها في عملية التعليم، وتلاحم المؤسسة بالمجتمع يحقق لها النجاح داخل المجتمع المحلي ويهيئها للمجتمع الدولي.

في ضوء ما سبق يرى الباحثان أن متطلبات التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني حولت برامج التعليم المهني والتقني من إطار الأداء التقليدي إلى الأداء القائم على تحقيق معطيات وقيم التقدم، ذلك الأداء المخطط الذي يستهدف تنمية معارف ومهارات الخريجين وربطهم بالواقع العملي لمقابلة احتياجات الالتحاق بالعمل لتلك البرامج التي تسعى للتطور وتعزيز قدرتها التنافسية في ظل الثورة التكنولوجية والمتغيرات العالمية الجديدة القائمة على أساس المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تنميتهم لدعم وتحسين اننتاجهم مع المجتمع المحلي والعالمي.

منهجية الدراسة وإجراءاتها :

تمهيداً للوصول إلى النتائج سيتم هنا عرض منهجية الدراسة المشتملة على مجتمع الدِّراسة وعيِّنتها، ووصفًا لأدواتها وإجراءاتها التِّي تمَّ وفقها تطبيق الدِّراسة، والمعالجات الإحصائيَّة المستخدمة واللَّازمة لتحليل البيانات، والوصول إلى الاستنتاجات، وذلك كما يلي:

أولاً : منهج الدراسة : استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج قائم على مجموعة من الإجراءات البحثيَّة التِّي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيًا ودقيقًا لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظَّاهرة محل الدِّراسة، وذلك لأنَّ هذا المنهج هو الأنسب لإجراء مثل هذه الدِّراسة. مستخدماً في ذلك استبانة اشتملت على ثلاثة مجالات وثلاث متغيرات، أعدتها الدراسة الحالية متمتعة بالصدق والثبات، وقد تم توزيعها على عينة مكونة من (١٥٧) طالباً وفي المستويات النهائية في دراستهم خلال الفصل الثاني من العام الجامعي ٢٠١٧-٢٠١٨م.

ثانياً : مجتمع الدِّراسة : تشكَّل مجتمع الدِّراسة من جميع طلبة مؤسسات التعليم المهني والتقني ، والذين هم في المراحل النهائية في دراستهم من بعض الكليات التقنية المتواجدة في محافظات غزة ، منها كليات (فلسطين التقنية- دير البلح، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- خان يونس).

ثالثاً : عيِّنة الدِّراسة : تم استرداد(١٥٧) استبانة من الطلبة الخريجين، -الطلبة الذين هم في المراحل النهائية من دراستهم- في كليات (فلسطين التقنية- دير البلح، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- خان يونس). واختار الباحثان عيِّنة من مجتمع الدِّراسة بالطَّريقة الطبقية العشوائيَّة، لضبط متغيرات الدراسة، والجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات (الكلية، الجنس، المعدل التراكمي).

جدول (١)

توزيع عينة الدراسة الميدانية

البيان	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الكلية	فلسطين التقنية	٩٢	٥٨.٥٪
	العلوم والتكنولوجيا	٦٥	٤١.٤٪
النوع	ذكر	١٠١	٦٤.٣٪
	أنثى	٥٦	٣٥.٦٪
المعدل التراكمي	أقل من ٨٥	٩٦	٦١.٢ %
	٨٥ فأكثر	٦١	٣٨.٨٪
الإجمالي		**١٥٧**	**%100**

أداة الدراسة:

قام الباحثان بإعداد استبانة للتعرف إلى واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من وجهه نظر الخريجين، حسب الخطوات التالية:

- مراجعة الأدب الخاص معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني والاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة.
- تحديد فقرات الأداة الخاصة بكل مجال؛ لتحقيق أهداف الدراسة وهم: معايير (الانتاج العلمي، استخدام التكنولوجيا، الكفاءة البشرية).
- صياغة عدداً من الفقرات الخاصة بكل مجال من مجالات الاستبانة؛ بهدف التعرف إلى واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي، وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة (٢٧) فقرة.

التقديرات المستخدمة:

استخدمت الدراسة التدرج الخماسي لتقديرات تكرارات استجابات عينة الدراسة كالتالي: كبيرة جداً (٥) درجات، كبيرة (٤) درجات، متوسطة (٣) درجات، قليلة (٢) درجة، قليلة جداً (١) درجة، فإنه عادة ما تدخل القيم(النسبة المئوية) كما في الجدول التالي:

جدول (٢)

مقياس ليكرت والمحك المعتمد

مستوى الموافقة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الوسط الحسابي	٥-٤.٢	٤.٢-٣.٤	٣.٤-٢.٦	٢.٦-١.٨	١.٨-١
النسبة المئوية	١٠٠٪-٨٤٪	٨٤٪-٦٨٪	٦٨٪-٥٢٪	٥٢٪-٣٦٪	٣٦٪-٢٠٪

صدق الاستبانة : تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق :

أ . صدق المحكّمين: وهو ما يُعرف بالصِّدق المنطقي، وذلك بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة الجامعات الفلسطينية في محافظة غزة، وقد طُلب منهم إبداء ملاحظاتهم حول صلاحية الاستبانة للهدف الذي وضعت لأجله، ومدى مناسبة الفقرات لكل مجال، ومدى الدقة العلمية واللغوية، واقتراح ما يرونه مناسباً.

وفي ضوء ما ورد من ملاحظات تم إضافة بعض الفقرات، ودمج البعض الآخر، وحذف بعضها، وتعديل البعض الآخر، وقد تكونت الأداة بعد إجراء التعديلات من (١٨) فقرة موزعة على مجالات الدراسة، الأول: معايير الانتاج العلمي (٨) فقرات، والثاني: معايير استخدام التكنولوجيا (٧) فقرات، والثالث: معايير الكفاءة البشرية (٩) فقرات.

ب. صدق الاتساق الداخلي : تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبانة، كما هو موضح في جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

معاملات صدق الاتساق الداخلي

المجال	البيان	عدد الفقرات	معاملات الثبات

المجال الأول	معايير الانتاج العلمي	٨	٠.٩٥
المجال الثاني	معايير استخدام التكنولوجيا	٧	٠.٨١
المجال الثالث	معايير الكفاءة البشرية	٩	٠.٩٦
الأداة ككل		**٢٤**	**٠.٩٤**

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ارتباط كل محور من المحاور، والدرجة الكلية للاستبانة جميعها كانت مرتفعة، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

ثبات الاستبانة:

أ. التجزئة النصفية: باستخدام – معامل سبيرمان براون– في التجزئة النصفية كان معامل ثبات عالٍ قدره (٠.٨٩) مما يدلل على أن الاستبانة حصلت على ثبات عال، وهذا يعزز إمكانية الوثوق بالنتائج.

ب. ألفا كرونباخ: تم حساب معامل **الثبات** لمحاور الأداة، وللأداة ككل، وبلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للأداة ككل (٠.٨٦) وهذا معامل ثبات عال مقبول، كما أن معاملات الثبات لمحاور الأداة تعتبر معاملات ثبات جيدة ومقبولة، ويمكن توضيح معاملات الثبات للمحاور الرئيسة المكونة لأداة الدراسة والأداة ككل، كانت النتائج كما يلي:

جدول (٤)

قيم معاملات الثبات للمجالات الاستبانة

المجال	البيان	عدد الفقرات	معامل الثبات
المجال الأول	معايير الانتاج العلمي	٨	0.86
المجال الثاني	معايير استخدام التكنولوجيا	٧	0.85
المجال الثالث	معايير الكفاءة البشرية	٩	٠.٨٨
الثبات الكلي للأداة		**٢٦**	**٠.٨٦**

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط في كل مجال من المجالات، والدرجة الكلية للاستبانة جميعها كانت مرتفعة، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

الإجابة عن السُّؤال الثالث: وينص على ما يلي: ما واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من وجهه نظر الخريجين؟

وللإجابة عن هذا السُّؤال، قام الباحثان باستخراج المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، والنِّسب المئويَّة لمتوسطات كل مجال من مجالات الاستبانة، ومن ثم ترتيبها تنازليًا حسب استجابات أفراد العينة على كل محور، انظر إلى الجدول رقم (٥).

جدول (٥)

نتائج توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأوزان النسبية	الرتبة	الترتيب
معايير استخدام التكنولوجيا	٤.١٢	0.56	٨٢.٤	١	كبيرة
معايير الكفاءة البشرية	٣.٨٤	١.٤٢	٧٦.٨	٢	كبيرة
معايير الانتاج العلمي	٣.٧٥	0.٦٨	٧٥.٠	٣	كبيرة
الكلي	**٣.٨٩**	**١.٢٣**	٧٧.٨	**كبيرة**	

يتضِّح من نتائج الجدول السَّابق رقم (٦) ما يلي:

– أنَّ الدرجة الكلية لمتوسطات واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من وجهه نظر الخريجين حصلت على (٣.٨٩)، والوزن النسبي (٧٧.٨٪) بدرجة كبيرة.

- كانت أعلى المتوسطات من نصيب المجال الأول **(معايير استخدام التكنولوجيا)** كان الأعلى في الوزن النسبي (٨٢.٤٪) بدرجة كبيرة، يلية المجال **(معايير الكفاءة البشرية)** بوزن نسبي (٧٦.٨٪) بدرجة كبيرة، وفي المرتبة الأخيرة مجال **(معايير الانتاج العلمي)** بوزن نسبي (٧٥.٠٪) بدرجة كبيرة.

وفي ضوء هذه النتائج يتبين أن معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني تتوافر بدرجة كبيرة، وأن خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة يرون أن معارفهم ومهاراتهم من برامج الكليات التقنية الملتحقين فيها على محاور الدراسة تؤهلهم إلى الكفاءة والتميز المطلوب بدرجة كبيرة، ولم تصل إلى درجة كبيرة جداً، مما يعني أن أفراد العينة يرون أن هناك حاجة للتطوير والتحسين لبرامج مؤسسات التعليم المهني والتقني.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى مجموعة من الاعتبارات التالية: عدم كفاية العاملين في مؤسسات التعليم المهني والتقني في بعض التخصصات، إضافة لعدم قيام مؤسسات التعليم المهني والتقني بتقويم برامجها منذ سنوات ماضية، والقصور في وضوح أهداف برامجها في ضوء احتياجات السوق الفلسطيني، ومتطلبات المجتمع المحلي للعاملين المتخصصين، قلة توفير الوسائل والإمكانات التقنية الحديثة المتاحة، وأيضاً هذا ناتج عن قلة أهل الاختصاص بالتعليم المهني والتقني لمستوى وضع المعايير وفقاً لمؤسسات التعليم المهني والتقني المتقدمة، وعدم وجود نماذج مقتدمة يتم التطوير في ضوئها، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات

والخبرة وقلة التنافس الإيجابي لدى مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة، وبالإضافة لقلة الوعي الإعلامي بأهمية التعليم المهني والتقني.

كما يرى الباحثان من الاعتبارات عدم وجود لجنة عليا مشتركة للتخطيط الاستراتيجي والتنسيق للتعليم المهني والتقني في الكليات التطبيقية، بالإضافة لشح في الموارد والإمكانيات المالية من العوامل المعيقة للتطورات التكنولوجية المساعدة، بالإضافة لقلة الحوافز المادية والمعنوية للطلبة المتميزون، وأيضاً عدم تحديد احتياجات الطلبة وتوقعاتهم المرجوة لسوق العمل من تخصصاتهم وبرامجهم الأكاديمية، وأيضاً القصور في متابعة تطورات خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني وفقاً لمتطلبات السوق الفلسطيني وحاجات المجتمع.

الإجابة عن السُّؤال الرابع :

وينص على ما يلي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من وجهه نظر الخريجين تعزى للمتغيرات (الكلية، الجنس، المعدل التراكمي)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام الاختبارات الاحصائية للعينات المستقلة للمتغيرات السابقة على كل مجال من مجالات الاستبانة كما يلي:

١- الجنس:

بينت نتائج التحليل الإحصائي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لصالح الطلاب، في مجال (معايير استخدام التكنولوجيا)، فقد بلغ متوسط درجات الطلاب على هذا المجال (٧٨.٥١)، بينما بلغ متوسط درجات الطالبات (41.26)، أما بخصوص المجالات الأخرى للاستبانة فالنتائج لم تبين أي فروق ذات دلالة إحصائية، انظر إلى الجدول رقم (٦).

جدول رقم (6)

نتائج الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

المجال	ذكور (ن= ١٠١)		إناث (ن=٥٦)		قيمة (t)	مستوى الدلالة
	الوسيط	متوسط الرتب	الوسيط	متوسط الرتب		
استخدام التكنولوجيا	٣.٧١	٧٨.٥١	٣.٠٠	٤١.٢٦	٣.١٢	*٠.١٤٣
الكفاءة البشرية	3.31	٦١.٤١	٢.٩	٥٠.٦٩	١.٧٥	0.15
الانتاج العلمي	3.25	٥٦.٤٨	٢.٨٣	٤٢.٣٢	١.٢٧	٠.١٥١

وتفسر النتائج الخاصة بمجال (معايير استخدام التكنولوجيا) لصالح أفراد العينة الذكور إلى عدد من الأمور أهمهاك أن المشاركات الاجتماعية المناطة بالذكور مختلفة ومتنوعة وأوسع، كما أن قلة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل التكنولوجي واضحة، مما يعني ضعف فرصة مشاركاتها في الأنشطة التقنية والمعتمدة على استخدام التكنولوجيا، هذا إلى ضعف رغبة الأهل في مشاركات بناتهم للعمل التقني التكنولوجي ومجراة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، لكثرة مشاكله والتوجهات السلبية الاخلاقية التي تعتري استخدام مستحدثات التكنولوجيا، ويبقى التخوف على الإناث والحفاظ عليهم أعلى من درجة أهمية التخصص.

٢- متغير المعدل التراكمي:

بينت نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطلبة تعزى لمتغير المعدل التراكمي لصالح الطلبة الأعلى معدل في مجال (معايير الكفاءة البشرية)، فقد بلغ متوسط درجات الطلبة (أقل من ٨٥٪) على هذا المجال (٤٨.٩٨٪)، بينما بلغ متوسط درجات الطلبة الأعلى معدلاً (٨٥٪ فما فوق) (٦٨.٨٩٪) ، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن التحاق الطلبة ذوى المعدلات المرتفعة أكثر كفاءة وتميز في دراستهم، واهتماماتهم العلمية والمعرفية، وبالتالي كان هناك اتقان أكثر لمهاراتهم التقنية ونمو كفائتهم، وبذلك هم برعوا في مجال التخصص كمهنيين ويرغبوا بالتألق والعمل المهني والتقني التخصصي والتطوير والتحسين، انظر إلى الجدول رقم (٧).

جدول رقم (7)

نتائج الدراسة وفقاً لمتغير المعدل التراكمي

المجال	أقل من ٨٥٪		أكثر من ٨٥٪		قيمة (t)	مستوى الدلالة
	الوسيط	متوسط الرتب	الوسيط	متوسط الرتب		
استخدام التكنولوجيا	٣.٤١	٥١.١٨	٣.٥٩	٥٧.٧٨	١.٥٨٨	٠.١٦٦
الكفاءة البشرية	٣.٢٧	٤٨.٩٨	٣.٠٠	٦٨.٨٩	-٢.٠٨١	*٠.٠٤١
الانتاج العلمي	٣.٧٢	٦٤.٨٤	٣.٢٥	٦٤.١٩	١.٣٩٥	٠.٨٣١

٣- متغير الكلية:

بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية لكل مجال من مجالات الاستبانة، انظر إلى الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

نتائج الدراسة وفقاً لمتغير الكلية

المحاور	فلسطين التقنية	العلوم والتكنولوجيا	قيمة	مستوى

	الوسيط	متوسط الرتب	الوسيط	متوسط الرتب	(t)	الدلالة
استخدام التكنولوجيا	٣.٢٣	٥٤.٤٦	٣.٦٤	٥٣.٢٦	١.٣٢٣	٠.٩٧٧
الكفاءة البشرية	٣.٨٦	٧٢.٥٥	٢.٨٦	٦٨.٧٨	١.٨٤٨	٠.٠٧٢
الانتاج العلمي	٣.٣٩	٥٣.١٣	٣.٥٠	٨٩.٦٩	١.٠٥٩	٠.٥٦٢

ويعزو الباحثان النتيجة إلى أن مستوى مؤسسات التعليم المهني والتقني موضع الدراسة في محافظات غزة في نفس المستوى التقديري من وجهة نظر الطلبة، وقد يعود ذلك إلى ضيق المساحة الجغرافية لمحافظات غزة مما يقلل الفجوة التدريبية والأكاديمية بين الطلبة في التعاطي مع الخبرات التعليمية المقدمة من الكليات، إضافة إلى كون هذه المؤسسات حكومية، وهي من الأكثر استقطابًا على وجه التحديد للطلبة ما بعد الثانوية العامة في التخصصات المهنية والتقنية، وكلا المؤسستين تجعل الطلبة أكثر تفاعلاً داخل المجتمع المحلي من خلال ما تتيحه من فرص التعاطي مع طموحهم وميولهم المهنية والتقنية من ناحية، واعتبار هذه المؤسسات جسر للعمل المهني والتقني والحرفي المناسب لهم في ضوء ثورة التكنولوجيا وبرامجها وتخصصاتها وأنشطتها في المجتمع.

الإجابة عن السُّؤال الخامس :

وينص على ما يلي: ما أنموذج مقترح لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي؟

يتم عرض أنموذج مقترح لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي ، وفقاً لعدد من الخطوات على النحو الآتي:

أ- مرتكزات بناء أنموذج مقترح هذه الدراسة:

استندت الدراسة في بناء أنموذج مقترح لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي على المرتكزات الآتية:

- نتائج الدراسة الميدانية التي أوضحت فيها أنَّ واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي كانت بدرجة كبيرة،دام ووجود قصور في معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي وتطبيقاتها المختلفة.

- سمات العصر الحالي التي تتسم بالتغييرات والمستحدثات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة والمتسارعة والتي شملت جميع أطياف الحياة وفي مقدمتها العمل المهني والتقني.

- الاستخدام الواسع للتكنولوجيا في مؤسسات التعليم المهني والتقني، وغياب وجود بعض المعارف والمهارات التقنية للتعامل معها.

– اهتمام الباحثين والمؤسسات التعليمية المتميزة بمتطلبات مؤسسات التعليم المهني والتقني، والبحث عن الأساليب والاستراتيجيات المناسبة لتضمين معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني.

– أن خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني هم حجر الزاوية في الحياة العملية المهنية، والركيزة الأساسية في أي عملية تطوير وتحسين في المجتمع الفلسطيني.

– أن تطوير معايير التميز الوظيفي يشكل ضرورة ملحة لمواجهة حاجات سوق العمل والتغيرات المحيطة، ومنها على سبيل الخصوص متطلب السوق التكنولوجي والانفجار المعرفي.

ب– سيناريو مقترح للدراسة الحالية.

بعد استعراض نتائج الدراسة الميدانية ودراسة الوضع الراهن لتقدير واقع توافر معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي من وجهه نظر الخريجين، والتي أظهرت توافر المعايير بنسبة كبيرة، وبعد استشارة مجموعة من الخبراء في الجامعات الفلسطينية والمتخصصين بمجال التعليم المهني والتقني في الجامعات الفلسطينية، يمكن بناء ثلاثة سيناريوهات مقترحة لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي، وتشمل: السيناريو المرجعي أو سيناريو الوضع القائم، والسيناريو الاصلاحي، والسيناريو الابتكاري، والتي توضحها الدراسة على النحو التالي:

١– السيناريو المرجعي(الواقعي أو الامتدادي أو الخطي):

ينطلق سيناريو الوضع القائم أو السيناريو الامتدادي أو المرجعي من خلال سيطرة الوضع القائم في فلسطين على الظاهرة موضوع الدراسة، والتسليم بالأوضاع الفلسطينية الخاصة من انقسام فلسطيني بين الأطراف الفلسطينية وانقسام جغرافي وتفاقم التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية في فلسطين من قلة الموارد المادية وضعف الميزانيات وضعف التواصل بين شطري الوطن، وعليه فإن تطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي يكون سطحياً بعيد عن التغيير الجذري، ويمكن وصف السيناريو المرجعي على النحو التالي:

أ– الافتراضات التي يقوم عليها السيناريو المرجعي:

– سطحية الاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني ومظاهره المختلفة في تطوير النظام التعليمي في مؤسسات التعليم المهني والتقني، وغياب الاستراتيجيات الواضحة على استخدام الأدوات التكنولوجية والتقنية.

– خوف القيادات في مؤسسات التعليم المهني والتقني من إحداث تغيير جذري قوي في العملية التعليمية المهنية والتقنية بشكل عام وتطوير أعضاء هيئة التدريس بصفة خاصة.

– قلة وعي قيادة مؤسسات التعليم المهني والتقني بمتطلبات التطور التكنولوجي وأهميتها لدى الخريجين.

ب- مبررات إعداد السيناريو المرجعي:

هناك عدة مبررات لإعداد السيناريو المرجعي وهي:

- ضعف التمويل والميزانيات المقدمة لبرامج التطوير المهني في مؤسسات التعليم المهني والتقني والمحددة لتطوير الخريجين وفقاً الاحتياجاتهم ومتطلبات المجتمع الفلسطيني.

- صعوبة إحداث تغيير جوهري وجذري في التطوير لمؤسسات التعليم المهني والتقني في ظل انقسام فلسطيني وضعف الامكانيات.

- ضعف متابعة المختصين والخبراء للمستجدات التكنولوجية الحديثة في مؤسسات التعليم المهني والتقني في الدول المتقدمة، والتعرف على معايير الخريجيين فيها.

ج- التداعيات المحتملة للسيناريو المرجعي:

- استمرار مؤسسات التعليم المهني والتقني في تقديم برامج غير متناسقة مع المستجدات والتغييرات الحديثة والتي أهمها متطلبات التكنولوجيا الحديثة، وفي ضوء متغيرات العصر.

- نفور الخريجين في ظل عدم توافر أنظمة تحفيزية، ومراعاة الجودة في تنفيذ برامجهم للإعداد المهني والتقني.

- هناك إمكانية عقد بعض الدورات التي تتعلق بتطوير بمعايير التميز للطلبة في مؤسسات التعليم المهني والتقني بمحافظات غزة، وهذه يمكن أن تشكل أساساً لتطوير معايير التميز لدى الخرجيين.

- استمرار مؤسسات التعليم المهني والتقني بمحافظات غزة على وجه الخصوص في تقدير الرؤى والاستراتيجيات التطويرية كاستجابة لمستجدات العصر ولكنها تفتقد هذه الاستراتيجيات للعالمية والوحدة بين شطري الوطن.

وفي ضوء ما سبق في إعداد السيناريو المرجعي أو سيناريو الوضع القائم يرى الباحثان أنه لا يشكل أساساً قوي لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي، كونه قائم على عدة افتراضات واقعية مليئة بالصعوبات والمشكلات الجسام.

٢- السيناريو الوسيط أو الإصلاحي:

يوضع السيناريو الوسيط أو الإصلاحي لعلاج المشكلات ومواجهة التحديات التي تواجه عملية تطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي، وذلك في حدود الواقع أي إجراء تحسينات دون توافر تغيير جذري على ذلك، ويمكن وصف ذلك السيناريو على النحو الآتي:

أ- الافتراضات التي يقوم عليها السيناريو الوسيط أو الإصلاحي:

– الانفتاح على المتغيرات الجديدة والتي أهمها التمكن من المهارات المهنية والتقنية والمتضمنة لمتطلبات التكنولوجيا الحديثة.

– استثمار الشخصيات الاعتبارية ورجال الأعمال في المجتمع الفلسطيني في محاولة دعم برامج مؤسسات التعليم المهني والتقني، والمختبرات الحاسوبية بالأجهزة التكنولوجية الحديثة المناسبة لتطوير كفاءة الطلبة.

– الاستعانة بخبراء متخصصين في وضع برامج تدريبية للطلبة في ضوء متطلبات التطور التكنولوجي المنتشرة في العالم الحالي.

– محاولة النظر في برامج الدول المتقدمة في نشر متطلبات التطور التكنولوجي كأستراليا وماليزيا. وأمريكا وبريطانيا واليابان وغيرهما لمعرفة معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني.

– محاولة إيجاد قنوات اتصال وتواصل بين شطري الوطن الضفة الغربية وغزة للتعاون في إعداد قائمة لمعايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني، وعدم إشراك المنظومة التعليمية في الانقسام الفلسطيني.

ب– مبررات إعداد السيناريو الوسيط أو الإصلاحي:

– سعي مؤسسات التعليم المهني والتقني نحو تطوير خريجيها مهنياً في ضوء كافة مستحدثات التكنولوجيا السائدة في العصر الحالي ومشكلات استخدامها لديهم.

– محاولة مؤسسات التعليم المهني والتقني بتعريف الخريجين بمتطلبات التطور التكنولوجي، وكيفية توظيفها في اعمالهم المستقبلية وتلبية حاجات السوق وحاجاتهم المهنية لطرق استخدامها.

– التقدم العلمي الكبير في العلوم التكنولوجية ودمج التكنولوجيا في جميع أركان العملية التعليمية مؤسسات التعليم المهني والتقني.

– سعي مؤسسات التعليم المهني والتقني للبعد عن المشاكل الناتجة عن الانقسام البغيض في المجتمع الفلسطيني.

– اهتمام مؤسسات التعليم المهني والتقني بتطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات وإعداد البرامج التدريبية التي تحقق لهم التميز وفق احتياجاتهم.

ج– التداعيات المحتملة للسيناريو الوسيط أو الإصلاحي:

– مشاركة وزارة التربية والتعليم العالي والشخصيات الاعتبارية ومؤسسات المجتمع في عملية التطوير للعملية التعليمية التطوير المهني لخريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني ودعمها بما ينقصها من موارد تكنولوجية تشكل أساساً في نشر التعلم المهني وفق احتياجات المجتمع الفلسطيني.

– نشر بعض معايير التميز بين طلبة مؤسسات التعليم المهني والتقني للفت الانتباه على أهمية اكتساب معايير مهارات التعامل مع التقنيات الحديثة.

– استمرار وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في محاولتها بالبعد عن المشاكل الجسام الناتجة عن الانقسام، وتوافر قنوات اتصال وتواصل بين كليات وموؤسسات التعليم المهني والتقني في شطري الوطن.

– تشجيع أعضاء هيئة التدريس على محاولات استخدام برامج الحاسب التطبيقية والمتخصصة، واستخدام برامج تقنيات الويب، واستخدام الأجهزة التعليمية. والإلمام بالمعارف التقنية.

٣- السيناريو الابتكاري أو الاستهدافي:

يعتمد هذا السيناريو على التفكير الإبداعي والابتكاري في علاج جوانب الضعف واستثمار نقاط القوة لإحداث تغيير جذري في عملية تطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي، ويمكن وصف السيناريو الابتكاري كالآتي:

أ- الافتراضات التي يقوم عليها السيناريو الابتكاري:

يقوم السيناريو الابتكاري على عدة افتراضات وهي:

– توافر ميزانيات كافية لإجراء خطط تطويرية وبرامج لتطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني مهنياً وتوعيتهم على المعارف التقنية المرتبطة متطلبات التطور التكنولوجي.

– انسجام الخطط التطويرية والبرامج مع المستجدات التقنية والمهنية وما ينادي به خبراء التعليم المهني والتقني في المؤتمرات وورش العمل ذات الصلة بالتقنية والتكنولوجيا الرقمية.

– مراعاة مؤسسات التعليم المهني والتقني للتغيرات الحديثة والتقدم المعرفي والتقني الحاصل في شتى مجالات الحياة.

– توافر حرية في وضع مؤسسات التعليم المهني والتقني للبرامج التطويرية وتنفيذها في ضوء ما تراه مناسباً لتطوير معاير التميز للخريجين وفق متطلبات العصر ومستجداته.

ب- مبررات إعداد السيناريو الابتكاري:

توجد مجموعة من المبررات لإعداد السيناريو الابتكاري منها:

– مناداة الخبراء بضرورة مواكبة المستحدثات التكنولوجية وتوعية الخريجين بطرق التعامل معها لانعكاس ذلك أدوراهم المستقبلية في العمل بسوق المجتمع.

– قلة الوعي بأهمية التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في معايير الانتاج العلمي والكفاءة البشرية وهذا ما أظهرته الدراسة الميدانية.

– سيطرة التكنولوجيا الحديثة على جميع أطياف الحياة وكثرة المشكلات الناتجة عن سوء الاستخدام والتي ربما تلحق الخطر بالفرد والمجتمع والوطن.

ج- التداعيات المحتملة للسيناريو الابتكاري:

هناك مجموعة من الملامح أو التداعيات التي يمكن أن تحدث بعد تطبيق السيناريو الابتكاري وهي:

- من المأمول أن تستطيع مؤسسات التعليم المهني والتقني تقييم الوضع الراهن وتحديد احتياجاتها في ضوء مقومات ومتطلبات نشر ثقافة معايير التميز للخريجين، في ذلك الموضوع لبناء الخطط التطويرية في ضوء دراسة الوضع الراهن.
- تدريب الطلبة في مؤسسات التعليم المهني والتقني على مهارات استخدام الحاسب الآلي والتعامل مع برنامج تحرير الصور، وبرنامج تصميم المواقع الإلكترونية، وبرنامج تصميم التطبيقات التفاعلية، واستخدام الانترنت، وبرامج الحماية، والاتصال الرقمي عيوبه ومميزاته، وطرق البيع والشراء عبر الانترنت وكيفية ارسال الرسائل واستقبالها، وأنواع الفيروسات، وكذلك توعية أعضاء هيئة التدريس من خلال تنظيم الدورات وورش العمل المتعلقة بكيفية إدارة أمن البريد الالكتروني، وادارة أمن الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، وادارة أمن نظام الحاسوب من خلال تأمين نظام التشغيل، وغيرها، وهذا يتم بالتعاون مع مدربين متميزين في علوم الحاسب الآلي.
- من المتوقع أن تقوم مؤسسات التعليم المهني والتقني بالتعاون مع خبراء والمختصين في المواد التقنية والمهنية بإعداد قائمة بمعايير التميز الخاصة بتطوير الكفاءات والخبرات للطلبة، مع ضرورة التركيز على الجانب التطبيقي العملي.
- تعاون مؤسسات التعليم المهني والتقني مع المؤسسات المجتمعية ورجال الأعمال في إعداد المختبرات التدريبية وتجهيزها بأحدث الأدوات التكنولوجية وطباعة المنشورات واللافتات وكل ما يلزم لسرعة تنفيذ هذه المقترحات والاستعداد لها، حيث الحاجة ماسة لمعايير التميز لخريجي طلبة مؤسسات التعليم المهني والتقني على المهارات والمعارف المتخصصة، والتي تعمل على تحسين الأداء، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والانتاج العلمي والكفاءات المهنية.
- التعاون الفعال بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والكليات والأقسام في محافظة غزة؛ بحيث يتم شرح وتوضيح فائدة معايير التميز، وكيفية استخدامها والاستفادة منها في تحسين كفاءة الطلبة.
- من المتوقع أن تتعاون مؤسسات التعليم المهني والتقني مع الجهات المعنية لرعاية برامج تحفيزية تتبع وتتناغم مع معايير التميز للطلبة تكنولوجياً.
- من المأمول أن تتابع مؤسسات التعليم المهني والتقني التغييرات الحاصلة في العالم وتجارب بعض الدول حول معايير التميز للطلبة، ونشر متطلبات التكنولوجيا الحديثة للاستفادة منها.
- يتم إقامة دورات وورش عمل متنوعة وتفاعلية تشجع على استخدام كل ما هو جديد ومفيد، ويساهم في تطوير للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي، ويمكن من الاعتماد عليه مستقبلاً.
- من المتوقع أن يتم ربط معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في السلم الوظيفي معتمدة على مستوى الارتقاء بمستوى الأداء وجودة العمل التقني والتكنولوجي.

وفي ضوء ما سبق عرضه في وصف للسيناريو الابتكاري ترى هذه الدراسة بأنه السيناريو الأفضل في إحداث تغيير جوهري وجذري في تطوير معايير التميز للكادر من خريجي مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة على ضوء متطلبات التطور التكنولوجي.

توصيات الدراسة:

بعد الإجابة على أسئلة الدراسة وفي ضوء تحليل نتائجها، توصي الدراسة بالآتي:

١. الاستفادة من انموذج المقترح التي قدمته الدرساة الحالية.
٢. الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التطور التكنولوجي عند إعداد الخطط التطويرية في مؤسسات التعليم المهني والتقني في محافظات غزة وخاصة فيا يخص تطوير معايير التميز للكادر من الخريجين.
٣. ضرورة استفادة مؤسسات التعليم المهني والتقني من تجارب الدول المتقدمة في تطوير معايير التميز للكادر من الخريجين على متطلبات التطور التكنولوجي.
٤. عقد ورش عمل لمجموعة من الخبراء وأهل الاختصاص للخروج بآليات للارتقاء معايير التميز للكادر من الخريجين في ضوء متطلبات التطور التكنولوجي.
٥. اعتماد التقنيات الجديدة في تطوير مؤسسات التعليم المهني والتقني، وتسخير كافة الإمكانيات لبناء بيئة تعليمية مهنية وتقنية وتدريبيه متكاملة، يتوفر فيها كافة التجهيزات والمعدات والخدمات التقنية اللازمة في بيئات التعلم والتعليم الخاص بهذه المؤسسات.
٦. التحفيز والتشجيع للطلبة على التجاوب مع التغيير، واستثمار فرص التطوير، والاستعداد للعمل وفق معايير التميز لتعجيل قبول التقنيات الجديدة وتوظيفها وزيادة الخبرات المعرفية.
٧. اعتماد استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم على مستوى السياسة الوطنية العامة والممارسة العملية أساساً في عمليات التغيير في مؤسسات التعليم المهني والتقني.
٨. ضرورة إجراء مسوحات شاملة حول خريجي التعليم التقني تشتمل على مجالات فرص العمل، والمهارات، وتقويم كفاءتهم المهنية وغيرها، لأن هذا سيقدم مؤشرات دقيقة حول الخريجين، وسيساعد في وضع معايير التميز بشكل أكثر دقة.

المراجع:

١. أبو جراد، محمد (١٩٩٤). التعليم المهني والتقني في فلسطين، رباطة الجامعيين، الخليل.
٢. أبو شمالة، فرج(٢٠١٣). الاتجاه نحو التعليم التقني وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة كلية العلوم والتكنولوجيا، اليوم الدراسي(دور الاعلام ي تعزيز الاتجاهات الايجابية نحو التعليم التقني)، كلية العلوم والتكنولوجيا، خان يونيس، يناير ٢٠١٣.
٣. أبو عاصي، حمدان(٢٠٠٣). معوقات تطوير التعليم التقني في محافظات غزة وآليات عمل مقترحة لمواجهتها، ورقة عمل مقدمة إلى الورشة(التعليم التقني في فلسطين– الواقع والطموح)، كلية فلسطين التقنية، دير البلح.

٤. أبو نحلة، لميس(١٩٩٦). التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور تخطيط ودمج النوع الاجتماعي، منشورات مركز الدراسات النسوية– القدس، جامعة بيرزيت.
٥. البنك الدولي (٢٠١٠). مراجعات لسياسات التعليم– التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
٦. الدنف، أيمن (٢٠١٣). واقع إدارة أمن نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزة وسبل تطويرة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
٧. الشويخ، عاطف (٢٠٠٧). واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
٨. العاقب، محمد (١٩٨٧). التعليم التقني والتنمية، المجلة العربية للتربية، المجلد السابع، ع(١).
٩. العقيلي، عمر (٢٠٠١). المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشامة، دار وائل، عمان.
١٠.ثابت إدريس، جمال الدين مرسي(٢٠٠٢). الإدارة الاستراتيجية (مفاهيم ونماذج تطبيقية). الدار الجامعية، القاهرة.
١١.جمال الدين المرسي(٢٠٠٣). الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية – المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين، القاهرة: الدار الجامعية.
١٢.جمال بشير أوهيبه (٢٠٠٩). استراتيجية الجودة التنافسية. ليبيا.
١٣.حمد، مروان (٢٠٠٠). واقع إدارة ورش التعليم التقني في محافظات غزة وسبل تطويرها، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد ١٨، العدد٢.
١٤.---------- (٢٠٠٤). بعض دوافع خريجي الشهادة الثانوية للالتحاق بالكليات المهنية والتقنية بمحافظات غزة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد١٨، العدد(١)، نابلس.
١٥.---------- (٢٠٠٥). أسبابا التحاق الطلبة بالكليات التقنية في محافظات غزة، ورقة عمل مقدمة إلى الورشة (التعليم التقني في فلسطين– الواقع والطموح)، كلية فلسطين التقنية، ٢٠٠٣، دير البلح.
١٦.---------- (٢٠٠٠). أنماط وأنواع التعليم التقني والمهني في محطافظات غزة في ظل السطلة الوطنية الفلسطينية، المجلة العربية للتعليم التقني، المجلد (١٧)، العدد (١)، بغداد.
١٧.راضي، ميرفت (٢٠٠٦). معوقات تطبيق غدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة وسبل التغلب عليها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
١٨.رجاء محمود أبو علام (١٩٩٨). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، القاهرة: دار النشر للجامعات.
١٩.زبيري رابح (٢٠٠٣). دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة. الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٢ –٢٣ أبريل.
٢٠.عليان عبد الله الحولي، وسناء إبراهيم ابو دقة (٢٠٠٤). تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظر الخريجين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٤.

٢١.علي السلمي (٢٠٠١). إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، القاهرة: دار غريب.
٢٢.عبد النبي بسيوني (٢٠٠١). بحوث ودراسات في نظم التعليم، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير التعليم الجامعي بمصر، القاهرة : مكتبة زهراء الشرق.
٢٣.عبد الغنى دادن (٢٠٠٤). تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية بانتهاج الأساليب الحديثة في تخفيض التكاليف. الملتقى الوطنى الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ٢٢-٢٣ أبريل، http://www.4shared.com/file/37722291/725f4ffa/htm.
٢٤.عساف، محمود، على، عبد القادر(٢٠١٢). التجربة اليابابانة في تنظم بنية التعليم المهني وكيفية الاستفادة منها في محافظات غزة، المؤتمر العلمي (الخيارت التخصصية لطلبةالمرحلة الثانيوة)، جامعة الامة للتعليم المفتوح.
٢٥.محسن الخضيري (٢٠٠٤). صناعة المزايا التنافسية، القاهرة. مجموعة النيل العربية.
٢٦.مها عبد الباقي جويلي(٢٠٠٢). دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرين. المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر.
٢٧.محمد نصحي إبراهيم(١-٢ نوفمبر،٢٠٠٩). المشروعات التنافسية في الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول مع التطبيق على كليات التربية، المقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي- اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي، بجامعة المنصورة.
٢٨.نبيل محمد مرسي(2006). تطبيق نموذج حلقة القيمة في مجال إدارة المعرفة ، بحث منشور، الإسكندرية ، مصر.
٢٩.وسام الفقهاء (٢٠١٢). تبني استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي: جامعة النجاح الوطنية حالة دراسية. المؤتمر العربي الأول "استراتيجيات التعليم العالي وتخطيط الموارد البشرية"، الجامعة الهاشمية – الأردن، ٢٤-٢٦ ابريل.

30. Bailey, Michael, Mark Rom & Taylor, Matthew (2004). State Competition in Higher Education: A race to the top, or a race to the bottom?, Economics of Governance, Vol.5, Issuel.
31. Peterson, Poll (2006). Choice and Competition in American Education, Lanham Md : Row Man and Littlefield, available on line at: www.eul.edu.eg,7-12/2012.
32. Hochschulen, Wettbewerb (2004). Higher Education in Competition, .
Huang, Hsun (Tony), Binney, Wayne and Hede, Anne-Marie (2010). "Strategic marketing of educational institutions." In ANZMAC 2010 : Doing more with less: Proceedings of the 2010 Australian and New Zealand Marketing Academy Conference, Anzmac, Christchurch, New Zealand.
33. Van Dyke, T. (1999). "Cautions on the use of the SERVQUAL measure to assess the quality of information systems services". Decision Sciences Journal, 30(3), 877- 893.
34. Nrown, F & Jacqueline, L. (2004). "A study in organzational change: The attitude of personal toward TQM implementation in state department of education". Dissertation Abstract International, A55(7), 1753.